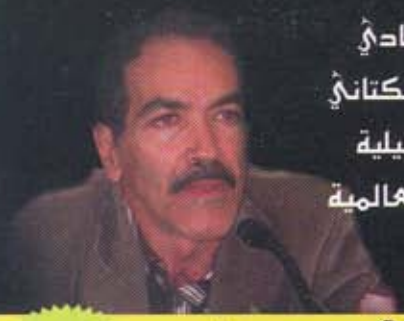

الخبير الإقتصادي
الدكتور عمر الكتاني
في قراءة تحليلية
للأزمة المالية العالمية

أطياف مغربية

مجلة شاملة العدد الأول دجنبر 2008/ يناير - فبراير 2009 الثمن: 10 دراهم

نضال مائة عام من أجل دستور الوئام بين الشعب و الحكام

المخرج الأمريكي أورسون ويلس
الحائز على جائزة "كان" باسم المغرب

الفقيه سيدي عبد الله كنون
إشراقات نبوغ مغربي

LC Control Number
2009 322167

أطياف مغربية

تقرؤون في هذا العدد

● كلمة العدد 3 - 2

أزمة العلاقة بين الحرية والسلطة

أطياف وطنية 29 - 4

● ملف العدد

البيعة المشروطة للسلطان مولاي عبد الحفيظ

علال الفاسي: جمعية الاتحاد والترقي المغربية ودستور 1908

جلالة الملك محمد الخامس: العهد الملكي

المهدي بن بركة: قراءة في تجربة المجلس الوطني الاستشاري

جلالة الملك الحسن الثاني: روح الدستور

نص مشروع دستور 1908

أطياف اقتصادية 41 - 30

الخبير الإقتصادي عمر الكتاني :
مايقوم به النظام الربوي هو تعميق المسافة بين الرأسمال والعمل

شرح علمي مبسط جداً لأزمة المال الأمريكية
• أنس بن فيصل الحجي

رأس المال المريض و العقل السليم
• بقلم د. عزمي بشارة

أطياف دولية 56 - 42

حصيلة 16 شهرا من حصار غزة

البنية التحتية للحصار

إسرائيلي يهودي في غزة

..أبو جهاد ... أمير الشهداء

اتفاق الإطار الاستراتيجي لصك الانتداب الأمريكي الدائم في العراق

أطياف ثقافية 68 - 57

الفقيه "سيدي عبد الله كنون" .. إشراقات "نبوغ مغربي"

عبد الوهاب المسيري: المفكّر الفارس
• بقلم: سعيد خالد الحسن

آية الله محمد حسين فضل الله يكتب عن:
محمود درويش شاعر فلسطين والإنسانية

المخرج الأمريكي أورسون ويلس الحائز على جائزة "كان" باسم المغرب

مختارات من قصيدة "مصباح الفلاح لمراجعة لائحة الإصلاح"
• نظم الحاج علي زنيبر

صفحات من تاريخنا 71 - 69

إعلان الأمير المجاهد محمد بن عبد الكريم الخطابي عن تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي

كتاب السلطان مولاي سليمان بالتحذير من اتباع أهل البدع والخرافة والنهي عن إقامة مواسم الضلالة وبناء الأضرحة المزخرفة

أطياف مغربية :
مجلة مستقلة شاملة

العدد الأول

دجنبر 2008 / يناير- فبراير 2009

المدير المسؤول
م. رشيد سليماني
Rslimani2709@gmail.com

الهاتف: 068097617

بريد المجلة الإلكتروني
atyafmorocco@gmail.com

رقم الإيداع القانوني:
2007/06

التوزيع: سوشبريس

السحب:
طوب بريس
22 زنقة كلكوتة، المحيط الرباط
الهاتف 037.73.31.21 الفاكس 037.26.39.28
البريد الإلكتروني: toppress@gmail.com

المقالات المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المجلة

أزمة العلاقة بين الحرية والسلطة

هل أتاك حديث عنترة بن شداد إذ أغارت إحدى القبائل على عشيرته "بني عبس" وأثخنت فيها..فاستنصره أبوه بقوله:" كرّ يا عنترة "، وكان من قبل يتنكر له ويتنصل من بنوته على عادة العرب في الجاهلية حيث سادة القوم لا يقرون بانتساب أبنائهم من الإماء؛ في وقت ظل بنو قومه يعاملونه كعبد منبوذ لا يصلح إلا للرعي وما شاكله من الأعمال المنتقصة في عرفهم، رغم كونه شاعرا مفوّها لا يقوى على مجاراته فطاحل الشعراء وفارسا جسورا لا يشق له غبار... فردّ عليه عنترة بنبرة مفعمة باللامبالاة وعدم الاكتراث بما يجري حوله:

"العبد لا يحسن الكرّ إنما يحسن الحلاب والصرّ". فلم يجد والده بدّا من الاعتراف بحريته مناشدا إياه:" كرّ وأنت حرّ"؛ حينها فقط، أحس عنترة بإعادة الاعتبار لشخصه وكرامته، فامتشق سيفه واخترق صفوف المغيرين بشجاعته المعهودة وصال وجال حتى تمكن من ردّ العدوان.

وجه الغرابة في هذه الحادثة، أن شدادا الجاهلي فطن إلى تلازم الحرية والمبادرة، لأن الشخص المسلوب الإرادة لا يأنس في نفسه القدرة على الجسارة، وليس لديه الاستعداد للتضحية من أجل جماعة تفقده الشعور بالانتماء إليها إثر هضمها لحقوقه ودوسها لكرامته؛ بينما استعصى هذا الفهم على عقول القادة "الملهمين" الذين رأوا في إطلاق الحريات السياسية عرقلة للتنمية، وإشغالا لشعوبهم عن استحقاقات الاستراتيجية التحريرية؛ وظل الشعار، أو بالأحرى السوط، المرفوع على امتداد الوطن العربي:" لا صوت يعلو فوق صوت المعركة".

ومرت السنون والأعوام دون أن تتحقق التنمية أو تكسب المعركة؛ وإنما ازداد العدو الصهيوني غطرسة وتمدد غصبا واستقوى ظلما، بعد أن كسب رهان التنمية البشرية ببسط الحريات وانتظام الانتخابات في عز الأزمات تأسّيا بسائر الديمقراطيات. وأرسى بذلك دعائم نظام سياسي فريد من نوعه، وصفوه بواحة الديمقراطية في صحراء الديكتاتورية العربية؛ وإن ظل الارتواء منها محرما على غير أتباع الديانة اليهودية.

هذا بالضبط ما فطنت إليه النخبة السياسية المغربية في أوائل القرن الماضي، ووعت بأهميته البالغة خصوصا والبلاد وقتها كانت تغرق في مستنقع الوهن السياسي الناجم عن تفشي الاستبداد ومصادرة الحريات وانتشار المظالم... مما جعلها عرضة للأطماع الأجنبية المتزايدة. وهذا ما أوضحه عبد الرحمن الكواكبي في كتابه الشهير "طبائع الاستبداد" حين قال:" ..إذا لم تحسن أمة سياسة نفسها أذلها الله لأمة أخرى تحكمها، كما تفعل الشرائع بإقامة القيم على القاصر أوالسفيه؛ وهذه حكمة. ومتى بلغت أمة رشدها استرجعت عزها وهذا؛ عدل. وهكذا (إن الله لايظلم الناس شيئا، ولكن الناس أنفسهم يظلمون)" ــ ص: 101 ــ.

وقد لمسنا هذا الوعي بعمق الأزمة في الدعوات الإصلاحية التي تعالت مطالبة بنبذ أنماط الحكم المتعفنة وإعمال الشورى وبسط الحريات بغرض توسيع دائرة المشاركة السياسية ضمن أطر قانونية ناظمة قوامها مشاريع دساتير حرصت على اقتباس ما استحسنته من التجارب الرائدة في هذا المجال، وصياغته وفق رؤى تتناغم ومبادئ الإسلام دون إخلال.

وفي هذا السياق جاءت مبادرة جمعية الاتحاد والترقي المغربية بطرح مقترح دستور سنة 1908، بعد أن كانت وراء صياغة البيعة المشروطة للسلطان مولاي عبد الحفيظ مطلع نفس السنة. بيد أن نكوص هذا الأخير على عقبيه وعدم إيفائه بالتزاماته المنصوص عليها في عقد البيعة، وتوجس بعض المتنفذين داخل الملإ السلطاني من مغبة خوض التجربة الدستورية،...؛ كل ذلك جعل الأبواب توصد في وجه هذه الخطوة الطموحة، وأبقى الأزمة بين الحرية والسلطة تراوح مكانها، ما عجل بانهيار الدولة وكيانها.

وبعد مضي نصف قرن على ذلك التاريخ، ظلت الأزمة على حالها والثقة تكاد تكون مفتقدة بين النخبة السياسية وحكامها، ما عرقل التوافق على صيغة دستورية لرأب الصدع بين الحرية وسلطة حمايتها. سيما وأن غاية الدستور ــ كما يقول ــ "أندريه هوريو" هي:" تنظيم التعايش السلمي بين السلطة والحرية في إطار الدولة الأمة"؛ والمعنى ذاته أكد عليه الدكتور رمزي الشاعر حين عرف الدستور بـ:" مجموعة القواعد القانونية الخاصة بنظام الحكم في الدولة من الناحية السياسية، والتي تنظم التعايش بين السلطة والحرية".

وهذا ما يدفعنا إلى الجزم بأن أي دستور لا يقوم على قاعدة مصالحة حقيقية بين الحرية والسلطة، لن يكتب له النجاح، فبالأحرى أن يعمر طويلا على غرار نظرائه في الديمقراطيات العريقة، مهما أبدى مهندسوه من مكابرة وعناد. وإلى ذلك يمكن رد أسباب تعثر التجربة الدستورية المغربية بعد الاستقلال المنقوص، والتي ما زلنا نجني ثمار أخطائها حتى يومنا هذا.

وإذا كانت البشائر قد لاحت بقرب حصول المبتغى مع صدور قانون الحريات العامة في منتصف شهر نوفمبر من عام 1958، فإن تنزيله على أرض الواقع وكذا التعديلات التي لحقته سنة 1973 بمعوال هدم لعديد ما احتواه من إيجابيات؛ ولد لدينا قناعة بهشاشة المصالحة جراء تضخيم هاجس الأمن وحفظ النظام كلما تعلق الأمر بإدارة الشأن العام.

وعقب سقوط جدار برلين لم تجد قلاع الجمود والتحجر فكاكا من التهاوي أمام رياح التغيير؛ حين اضطرت نضالات الداخل، مدعومة بضغوطات الخارج، الماسكين بزمام الأمر إلى إقرار جملة من المراجعات في مجال حقوق الإنسان وإزالة العديد من الغيوم التي كانت تلبد سماء الحياة السياسية. خطوات، وإن اعتبرت غير كافية، فقد مهدت الطريق أمام البلاد لدخول عهد الانتقال الديمقراطي، أو بالأحرى عهد التناوب التوافقي.

بيد أن حالة الود هذه بين الحرية والسلطة لم تعمر طويلا، إذ سرعان ما عادت أجواء الاحتقان لترخي بظلالها القاتمة على العلاقة بينهما، إثر التفجيرات الإجرامية التي شهدتها مدينة البيضاء في 16 ماي 2003، وما تلاها من إجراءات قمعية أعادت عقارب ساعة المغرب إلى خوالي السنين المظلمة، واعتبرت بمثابة ردّة حقوقية.

فبعد أن كنا نمني النفس بدفن الماضي الأليم، عاود البعض الحنين إلى سماع أصوات الأنين؛ وبعد أن كنا نتوق إلى إفراغ السجون إذا بالآلاف عليها يتدفقون وهم فيما استحدث من قانون للإرهاب مجرمون؛ حتى وإن تعلق الأمر بأفكار عليها يجتمعون أو مواقف إليها ينحازون، فالكل على السواء مدانون.

أين هذا مما كان عليه الإمام علي كرم الله وجه ؟! حيث لم تكن علة قتاله للخوارج انقلابهم عليه ، بل وحتى تكفيرهم له، وهو أمير المؤمنين، بدعوى قبوله اللجوء إلى التحكيم؛ فقد جادلهم بالتي هي أحسن، وأرسل إليهم عبد الله بن عباس رضي الله عنهما الذي نجح في إقناع الآلاف منهم بالعدول عن آرائهم الشاذة. ولما استيئس من أوبهم إلى الحق وبدا منهم الإصرار على المضي في غيهم، لم يغمطهم حقهم في الاعتراض وإنما بعث إلى من تبقى منهم برسالة جاء فيها:" قد كان من أمرنا وأمر الناس ما قد رأيتم، فقفوا حيث شئتم حتى تجتمع أمة محمد ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ بيننا وبينكم أن لا تسفكوا دما حراما، ولا تقطعوا سبيلا، ولا تظلموا ذمة فإن فعلتم فقد نبذنا إليكم الحرب على سواء:(إن الله لا يحب الخائنين)ــ الأنفال:58 ــ" ــ رواه الإمام أحمد بإسناد صحيح ــ، ولم يبادرهم بالقتال إلا بعد أن استحلّوا كل ذلك وعاثوا في الأرض فسادا.

وقد كان حظ الصحافة من هذه "الصحوة" الأمنية وافرا بما طاولها من حملات تضييق وملاحقات قضائية انتهت بأحكام بعضها لا يكاد يضاهي في غرابته وبعضها الآخر قل أن يجارى في قساوته. ولربما انفردت بلادنا بعقوبة المنع من الكتابة دون أن تصل ــ لا سمح الله ــ إلى حد بتر اليد "المذنبة".

في هذا الخضم، لم نجد لنخبتنا المثقفة موقعا يؤثر، ولا لمسنا لها حضورا يذكر، وإنما غياب في حكم المستمر. والأدهى والأمر، أن بعضها راح يؤصل لمظاهر الزيغ والانحراف، ويبارك ممارسة الحجر على الشعب إلى حين بروز معالم "الرشد" في سلوكه السياسي، ولا يجد غضاضة في تبرير تكميم الأفواه والإجهاز على الحقوق ومصادرة الحريات...

وما أبلغ قول الكوكبي في شأن هذه العينة من البشر:"مبنى قاعدة كون الأمة التي لا يشعر أكثرها بآلام الاستبداد لا تستحق الحرية؛ أن الأمة التي ضربت عليها الذلة والمسكنة حتى صارت كالبهائم أو دون البهائم، لا تسأل قط عن الحرية. وقد تنقم على المستبد، لكن طلبا للانتقام من شخصه لا طلبا للخلاص من الاستبداد؛ فلا تستفيد شيئا، إنما تستبدل مرضا بمرض، كمغص بصداع" (عبد الرحمن الكواكبي: طبائع الاستبداد؛ ص:97-98).

ونحن بدورنا نقول على لسان العلامة المجاهد علال الفاسي:"إن حياة بغير حرية لهي الموت المحض، وإن وجودا من غير فكر حر لهو العدم، وإن مدنية لا تقوم على التحرر والتبصر لهي الوحشية الأولى ولو كانت في أحدث طراز"(النقد الذاتي؛ ص:99).

فهل استفدنا من مرارة الدرس واستوعبنا عمق الشرخ بين ما نحمل من مبادئ وما ينطق به لسان الحال من حقائق؟ وهل يؤوب القادة "العظام" إلى تمثل قيم الحرية وحقوق الإنسان المقررة في تعاليم الإسلام ؟ أم يبقوا أوفياء لأسلوب الجرعات في إطلاق الحريات وتنفيس الاحتقان اتقاء أن تتدهور الأمور نحو الفلتان ؟

نضال مائة عام من أجل دستور الوئام بين الشعب والحكام

البيعة المشروطة
للسلطان مولاي عبد الحفيظ

علال الفاسي:
جمعية الاتحاد والترقي المغربية
ودستور 1908

جلالة الملك محمد الخامس:
العهد الملكي

المهدي بن بركة:
قراءة في تجربة المجلس الوطني الاستشاري

جلالة الملك الحسن الثاني:
روح الدستور

الملف الوثيقة

إحياء الذكرى المائوية لطرح مقترح دستور من قبل نخبة من المثقفين المغاربة يحمل في طياته الكثير من المعاني والدلالات، ليس أقلها تجذر الفكرة الدستورية لدى النخبة السياسية الوطنية، وارتفاع مستوى وعيها بحساسية المرحلة التاريخية التي كانت تمر منها البلاد، والمستوجبة للقيام بالإصلاحات الكفيلة باستعادة الانسجام والتناغم بين الحاكم والمحكوم، بما يؤهلهما لمواجهة الأخطار المحدقة بالوطن وإنقاذه من الوقوع في براثن المصير المحتوم.

هي أيضا رسالة إلى كل من لا زال يتوهم بأن المغاربة حديثو عهد بالنظر في المسألة الدستورية، وأن نضجهم قاصر عن التفاعل إيجابا مع مبادئها السامية؛ أن يعيد قراءته للحقيقة التاريخية كي يمكنه القطع مع الأحكام الانطباعية، المفضية إلى ارتكاب جملة من الأخطاء التقديرية في الممارسة السياسية.

فالشعب المغربي أكبر من أن يتعامل معه بأسلوب الجرعات كل ما تعلق الأمر بالإصلاحات السياسية والدستورية، ولا أدل على ذلك من مساره النضالي في سبيل الحرية والاستقلال والذي ظل مقترنا بتطلعه الرامي إلى إقامة دولة الحق والقانون وإرساء دعائم الحكم فيها على هدى من قواعد الدستور.

وهذا ما سيلمسه القارئ الكريم عند تصفحه لمواد ملف العدد المستند إلى جملة من الوثائق التاريخية النادرة التداول؛ بدء بالبيعة المشروطة للسلطان مولاي عبد الحفيظ، ومرورا بما كتبه الزعيم علال الفاسي عن جمعية الاتحاد والترقي المغربية، فنص مشروع دستور ، ثم العهد الملكي بشأن الذي قطعه على نفسه جلالة الملك محمد الخامس، فتقييم المهدي بن بركة لتجربة المجلس الوطني الاستشاري، وصولا إلى للرؤية التي حكمت جلالة الملك الحسن الثاني في إعداد الدستور، إضافة إلى موقف علماء المغرب من المسألة الدستورية.

واستكمالا للفائدة، حاولنا أن نعرض كل ذلك معززا ببعض الإشارات عن الظروف التي مهدت لظهور دستور ، وكيف أن الاحتلال لم يضعف إيمان المغاربة بأولوية الإصلاحات السياسية والدستورية، ولماذا جاءت ولادة أول الدساتير بعد مخاض عسير؟ لنعرض بعد ذلك لحظ الإسلام في دستور مولانا الإمام، مع خلاصة تأملات في مسلسل التعديلات، وبحث مقتضب عن المسؤولية الدستورية في حماية الوحدة الترابية، قبل أن نتساءل عما إذا كان الأمر يتعلق بأزمة نصوص أم إخلال بالتطبيق على وجه الخصوص، لنختم بطرح سؤال الأمل فيما يرجى من عمل.

وقد حرصنا على إغناء ملفنا المتواضع هذا ببعض الكلام المأثور بشأن الدستور، وأن ننتقي عينة صغيرة من الطرائف التي تعج بها حياتنا الدستورية، إضافة إلى رزنامة تاريخية لأبرز المحطات الدستورية.

الملف من إعداد: رشيد سليماني

يسألونك عن أطياف مغربية

قل.. هي مجلة جامعة مستقلة ترمي إلى أن تشكل إضافة نوعية في المشهد الإعلامي الوطني من خلال دوائر اهتمامها المتعددة: سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية...؛ عبر تعاطي ينشد الموضوعية مع مختلف القضايا والنوازل التي يعرض لها، ويستفتي زوايا النظر المتباينة بشأنها.

هي مجلة تركز كل اهتماماتها على الجوانب التحليلية من المواضيع التي تتناولها، ولا تبغي الوقوف عند الأخبار في ظاهرها؛ همها أن تقرأ ما وراء السطور وأن تنقب في إثر الحقائق من أجل الحيلولة دون مواراتها القبور. وشغلها الشاغل إرواء ظمإ السائل فيما استعصى عليه من المسائل، وهاجسها أن ترفع عن نفسها الملام ببسط الأمور قريبة من سائر الأفهام.

مجلة تعلي من شأن الثقافة والفكر دون أن يستهويها الاستغراق في ثنايا النظر البعيد عن شواهد البصر؛ يحدوها الأمل في أن يسترجعا بوصلة توجيه العمل، وأن يستعيدا توهج الحراك برواد أصلاء نذروا أنفسهم للإبحار في ساح الإبداع دون أن يأبهوا بمخاطر أمواج الإرهاب والارتياع.

مجلة تجرم الانطواء على الذات، وترفض إيصاد الباب في وجه كل آت؛ قد تنتصر لما تحسبه في الرأي صوابا دون أن تصم مخالفه بكونه سرابا. مجلة تأبى على نفسها أن تكون ظهيرا لقوة الباطل ولو سلبيا، بخذلانها للحق حتى وإن لم تنصر الباطل. هي ملك للأطياف كلها، بشتى تلاوينها، ما داموا للحق ناصرين وفي وجه الظلم واقفين وبالموضوعية ملتزمين.
مجلة أخذت على عاتقها إحياء ثقافة التوثيق وتجديد الولاء للحجاج والتدقيق، تتوق من وراء ذلك إلى جعل القارئ الكريم في منعة من السقوط في شراك محاولات التشويه والتضليل، عبر التأكد من قوة البرهان وصحة الدليل؛ فليس بمنصف للحق من رام نصرته بالحجج الضعيفة أو أراد الدفاع عنه بالبراهين المتهافتة.
مجلة، وإن نعتت بالمغربية، فهي تعنى بقضايا وطنها في أبعادها الإقليمية وامتداداتها الدولية، ضمن رؤية حضارية تتغيا الإيفاء برسالة الشهود على الناس دون زيغ أو ارتكاس. ومع حرصها على الموضوعية فهي لا ترى مغزى للحيادية كلما تعلق الأمر بقضايا وطننا وأمتنا المصيرية.
مجلة ليست بدعا في ابتغاء التجديد ونبذ التقليد، بيد أنها لا تريد لهذه العبارة أن تتحول إلى مجرد شعار حظه من الحقيقة الترديد، ونصيب القائلين به المقت الشديد؛ وإنما روحا تسري بين دفتيها وإحساسا لا يكاد يفارق متصفحيها.

لا يظنن أحد بأنها خطوة منبتة أو مغامرة طائشة، وإنما نتاج اختمار تجربة تراكمت في لثه ألوان مغربية لثه، وأبت إلا الفكاك عن مقعدات الانطلاق، ونبذت التوجس خيفة من سداد ضريبة الانعتاق.
مجلة لا ترى نفسها فوق النقد، ولا تزعم التعالي عن النقد، وتستنصح أهل الرأي متأملة أن لا يبخلوا عليها بأمر أو نهي، وتستحث قراءها الفضلاء، دون كلل ولا ملل، أن يهدوها عيوبها عربون وفاء.

مع تحيات أسرة التحرير